

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة
وعضوية القضاة السادة
باسل أبو عنزة، ياسين العبدلات، د. محمد الطراونة، حسين السكران

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠١٥/٥٥٩

المميز :-

المميز ضده :- الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/٣/٥ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر بتاريخ
٢٠١٥/٢/٢٦ عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٤/١٢١٢) المتضمن
وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم .

طالباً بقبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه
لأسباب التالية:-

- ١- إن المميز بريء من التهم المسندة إليه والشكوى كيدية.
- ٢- المتهم بريء من التهمة وأنه أب لأولاد.
- ٣- المتهم لديه ما يثبت أن الدليل ناقص وهناك تناقض في الأقوال.

رفع مساعد نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام
المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى.

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً
ورده موضوعاً .

القرار

بالتدقيق والمداولة تبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم (٢٠١٤/٨٥٥) تاريخ ٢٠١٤/٩/٣ قد أحالت المتهم :-

ليحاكم لدى تلك المحكمة بتهمة :-

- ١- جنائية هتك العرض وفقاً للمادة (٢٩٩) عقوبات مكررة (٩٠) مرة وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته.
- ٢- جنائية هتك العرض وفقاً للمادة (٢٩٦) عقوبات مكررة (١٠٠) مرة وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته.
- ٣- جنائية هتك العرض وفقاً للمادة (٢/٢٩٦) عقوبات مكررة (٩٠) مرة وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته.

وقد ساقطت النيابة العامة واقعة بنت على أساسها الاتهام الموجه للمتهم تمثلت بما يلي:-

إن المتهم هو والد المجني عليها مواليد ١٩٩٠/٨/١٢ وقد اعتاد المتهم على الاعتداء الجنسي على المجني عليها منذ صغرها وقبل بلوغها سن الثانية عشرة حيث كان يقوم بتسليحها ملابسها بالكامل ويشلح هو ملابسها ويقوم بتقبيلها والنوم خلفها ويضع قضيبه المنتصب بين فخذيها وعلى مؤخرتها إلى أن يستمني وقد كرر تلك الأفعال بحدود (٩٠) مرة وبعد بلوغها سن الثانية عشرة استمر بالاعتداء الجنسي على المجني عليها حتى بلغ مجموعها بحدود (٩٠) مرة وأيضاً وبعد بلوغها سن الخامسة عشرة كرر اعتداءاته الجنسية على المجني عليها وكان يطلب منها أن تبقى باب الحمام مفتوحاً أثناء استحمامها وكان يحضر إليها ويحسس على جسدها ومؤخرتها ويقبل ثدييها ويرغمها على مسك قضيبه ولعقه وتحريكه إلى أن يستمني وبلغ مجموع اعتداءاته الجنسية على المجني عليها بحدود المئة مرة ورغماً عنها وكانت آخرها قبل يومين من الشكوى المقدمة بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٥ وكان المشتكى عليه يهددها بالقتل إذا أخبرت أحداً بما فعله معها إلا أن المجني عليها أخبرت شقيقها الشاهد بما حصل معها، وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-

(إن المتهم هو والد المجني عليها وهي من مواليد ١٩٩٠/٨/١٢ وأن المتهم طلق زوجته عندما كان المجني عليها خمس سنوات وكانت المجني عليها وشقيقه مع والدهما المتهم في المنزل نفسه وبعد ذلك قام المتهم بإدخال المجني عليها في جمعية مار منصور للراهابات وأدخل ابنه في جمعية أخرى، وكانت المجني عليها في الجمعية لغاية الصف الثالث، وعندما كانت المجني عليها في الصف الثالث وكان عمرها تسع سنوات وكان شقيقه في الجمعية كانت في منزل والدها للزيارة حيث كانت تمضي فترة الإجازة المدرسية في منزل والدها وأثناء وجودها مع والدها في المنزل قام المتهم بتسليمها كامل ملابسها وقام بشلح ملابسه كاملة ووضع قضيبه بين فخذيها وفي مؤخرتها، واستمر المتهم بالاعتداء الجنسي على ابنته المجني عليها كل يوم مرتين تقريباً لغاية أن أصبحت في الصف الثامن، وبعد ذلك رفضت المجني عليها العودة إلى منزل والدها، إلا أنه وعدا بعدم تكرار الاعتداء الجنسي عليها، وعندما عادت إليه لم يعتد عليها خلال أول أسبوعين من عودتها، ثم عاود الاعتداء الجنسي عليها مرة كل أسبوع وأحياناً مرة كل أسبوعين وكان يطلب منها أن تعمل له العادة السرية وكان يقوم بالتحسيس على صدرها ومؤخرتها وكان يضع قضيبه بين فخذيها ويستمني على يده وكان المتهم يطلع المجني عليها على أفلام إباحية على الكمبيوتر والتلفزيون، وفي إحدى المرات وضع المتهم قضيبه في فم المجني عليها وكان باستمرار يقوم بتقبيل المجني عليها على فمها ويضع يده على مؤخرتها وصدرها واستمر المتهم بالاعتداء الجنسي على المجني عليها لغاية عام ٢٠١١ ولكنه استمر بالتحسيس عليها وتقبيلها وعندما كانت تدخل الحمام كان يطلب منها عدم إقفال باب الحمام، وأثناء أن كانت تقوم بالاستحمام كان المتهم يقوم بالدخول عليها ويشاهدها وهي عارية ويقوم بالتحسيس عليها وكان أحياناً يضع إصبعه في شرجها، وقبل أسبوعين من تقديم هذه الشكوى قامت المجني عليها بإخبار شقيقها بما كان يقوم به والدها، وبلغ عدد المرات التي اعتدى فيها المتهم على المجني عليها أثناء أن كان عمرها أقل من ١٢ سنة حوالي (٩٠) مرة. وعدد المرات التي اعتدى المتهم فيها على المجني عليها بعد بلوغها سن (١٢) سنة حوالي (٩٠) مرة، وعدد المرات التي اعتدى فيها

المتهم على المجني عليها بعد بلوغها سن (١٥) سنة حوالي مئة مرة تقريباً وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة).

بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٦ وفي القضية رقم (٢٠١٤/١٢١٢) أصدرت محكمة الجنايات الكبرى حكمها المتضمن :-

وعليه ولكل ما تقدم تقرر المحكمة ما يلي :-

١- عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية هناك العرض طبقاً للمادة (٢٩٩) عقوبات مكررة (٩٠) مرة وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته إلى جنائية هناك العرض طبقاً للمادة (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٩٠ مكررة (٩٠) مرة وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته.

- وعملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجنائية هناك العرض طبقاً للمادة (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ مكررة (٩٠) مرة وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته.

٢- عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية هناك العرض طبقاً للمادة (٢/٢٩٦) عقوبات مكررة (٩٠) مرة وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته إلى جنائية هناك العرض طبقاً للمادة (١/٢٩٨) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ مكررة (٩٠) مرة وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته.

- وعملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجنائية هناك العرض طبقاً للمادة (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ مكررة (٩٠) مرة وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته.

٣- عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجنائية هناك العرض طبقاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات مكررة (١٠٠) مرة وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته.

وعطفاً على قرار التجريم تقرر المحكمة ما يلي :-

١- عملاً بأحكام المادة (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ الحكم بوضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف عن كل جرم وعملاً بأحكام المادة (٣٠٠) عقوبات إضافة نصف العقوبة المحكوم بها المجرم لتصبح الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات ونصف والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف عن كل جرم.

ونظراً لإسقاط الحق الشخصي عن المجرم مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بالمادة (٣/٩٩) عقوبات تخفيض العقوبة بحق المجرم للنصف لتصبح الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات وتسعة أشهر والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف عن كل جرم .

٢- عملاً بأحكام المادة (١/٢٩٨) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ الحكم بوضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أربع سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف.

وعملاً بأحكام المادة (٣٠٠) عقوبات إضافة نصف العقوبة المحكوم بها المجرم لتصبح الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ست سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف عن كل جرم.

ونظراً لإسقاط الحق الشخصي عن المجرم مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بالمادة (٣/٩٩) عقوبات تخفيض العقوبة بحق المجرم للنصف لتصبح الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف عن كل جرم .

٣- عملاً بأحكام المادة (١/٢٩٦) عقوبات الحكم بوضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أربع سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف عن كل جرم.

وعملاً بأحكام المادة (٣٠٠) عقوبات إضافة ثلث العقوبة المحكوم بها لتصبح الوضع

بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات وأربعة أشهر والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف عن كل جرم.

٤- وعملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات وأربعة أشهر والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتضِ المتهم بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز .

كما رفع مساعد نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وعن أسباب التمييز كافة الدائرة حول الطعن بوزن البيئة وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

فإن محكمتنا وبصفتها محكمة موضوع وبعد استعراضها أوراق الدعوى وما قدم فيها من بيانات نجد :-

أ- من حيث الواقعة الجرمية :-

فقد أشارت محكمة الجنايات الكبرى إلى الواقعة التي اعتمدتها في تكوين عقيدتها وقناعتها بقرارها المطعون فيه وهي واقعة ثابتة مستمدة من بيانات قانونية لها أصلها الثابت في الدعوى وتصلح لبناء حكم عليها .

ب- من حيث التطبيقات القانونية :-

إن قيام المتهم عزمي بالاعتداء الجنسي على ابنته المجني عليها وهي من مواليد ١٩٩٠/٨/١٢ عندما كان عمرها أقل من إثني عشر عاماً حيث كان يقوم بتشليحها ملابسها ويضع قضيبه بين فخذيه وفي مؤخرتها وكرر هذه الأفعال حوالي (٩٠) مرة.

هذه الأفعال من جانب المتهم تشكل بالتطبيق القانوني كافة عناصر وأركان جناية هتك العرض طبقاً للمادة (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات القديم رقم (١٦) لسنة ١٩٩٠ حيث إنها وقعت في عام ٢٠٠٢ تقريباً .

وبالتالي يكون الفعل الذي قام به المتهم في هذه الفترة يشكل جناية هتك العرض طبقاً

للمادة (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ مكررة (٩٠) مرة وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته وليس كما جاء بإسناد النيابة العامة، لذلك يقتضي تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم على هذا الأساس وتجريمه بالجرم بوصفه المعدل.

- وبالنسبة لجناية هناك العرض طبقاً للمادة (٢/٢٩٦) عقوبات مكررة (٩٠) مرة وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته المسندة للمتهم

وحيث ثبت قيام المتهم بالاعتداء الجنسي على المجني عليها عندما كان عمرها قد تجاوز إثني عشر عاماً ولغاية الخامسة عشرة من عمرها حيث كان يطلب منها أن تعمل له العادة السرية وكان يقوم بالتحسيس على صدرها ومؤخرتها وقيامه بوضع قضيبه بين فخذيه ويستمني على يده وبطلعها على أفلام إباحية وقيامه بوضع قضيبه في فمها وتكررت هذه الأفعال (٩٠) مرة.

هذه الأفعال تشكل سائر أركان وعناصر جناية هناك العرض طبقاً للمادة (١/٢٩٨) مكررة (٩٠) مرة وبدلالة المادة (٣٠٠) من قانون العقوبات، كما أن قيامه بهتك عرض المجني عليها بعد بلوغها سن الخامسة عشرة لقيامه بالدخول خلفها إلى الحمام والتحسيس على صدرها ومؤخرتها وتقبيل ثدييها وتكرار هذه الأفعال مئة مرة تشكل سائر أركان وعناصر جناية هناك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) عقوبات مكررة مئة مرة وكما انتهى إلى ذلك القرار المطعون فيه وليس كما ورد بإسناد النيابة .

ج- من حيث العقوبة :-

فإن العقوبة المحكوم بها تقع ضمن الحد القانوني للجرائم التي أدين بها المحكوم عليه وبذلك فقد جاء القرار المطعون فيه مستجماً لكافة شروط صحته واقعةً وتسببياً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه مما يقتضي تأييده ورد هذه الأسباب. أما عن كون الحكم مميزاً بحكم القانون فإن في ردنا على أسباب الطعن ما يكفي للرد على ذلك .

لذا نقرر رد التمييز وتأيد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ٦ رمضان سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٣/٦/٢٠١٥ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ أ . ك

lawpedia.jo